الفصل السادس: ماهية المؤسسات المتوسطة والصغيرة وأبرز التحديات التي تعيق تطورها.

1- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري.

ارتكز تعريف المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ثلاث معايير: عدد العمال، رقم الاعمال او الحصيلة السنوية واستقلالية المؤسسة، حيث تضمنت المادة رقم 04 من القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحامل للرقم 01-18 المؤرخ في 2001/12/12 التعريف التالي: تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها بانها مؤسسة انتاج السلع او الخدمات تشغل من 01-250 شخص، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 02 مليار دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، وتحترم معايير الاستقلالية[1].

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أيضا على أنها كل وحدة انتاج او وحدة الخدمات الصناعية ذات حجم صغير تتمتع بالتسيير المستقل وتأخذ اما شكل مؤسسات خاصة او عامة، وهذه الأخيرة هي مؤسسات محلية[2].

الجدول رقم 01 معايير تحديد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

المؤسسات	عدد العمال	رقم الاعمال (دج)	الحصيلة السنوية
المصغرة	9-1	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج
الصغيرة	49-10	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
المتوسطة	250-50	من 200 مليون الى 2 مليار دج	من 100 الى 500 مليون دج

المصدر: همن اعداد الباحثة.

وبصدور القانون التوجيهي رقم 17-02 المؤرخ في 2017/01/10 الذي تضمن حول تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تم اجراء التعديلات الموضحة حسب الشكل ادناه:

الجدول رقم 2 التصنيف الجديد للمؤسسات المصغرة والمتوسطة في الجزائر حسب القانون 02/17

المؤسسات	عدد العمال	رقم الاعمال (دج)	الحصيلة السنوية
المصغرة	9-1	أقل من 40 مليون دج	أقل من 20 مليون دج
الصغيرة	49-10	أقل من 400 مليون دج	أقل من 200 مليون دج
المتوسطة	250-50	من 400 مليون الى 4 مليار دج	من 200 الى مليار دج

المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجريدة الرسمية، العدد 02، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02، المؤرخ في 2017/01/10، ص. 6.

حسب المشرع الجزائري يتم اعتماد التعاريف التالية

المؤسسة المصغرة: هي مؤسسة تشغل من شخص واحد الى تسعة أشخاص، رقم أعمالها السنوي اقل من 40 مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا يتجاوز 20 مليون دينار[3].

---

[1] Journal officiel, loi n° 01-18 du 27 Ramadhan 1422 correspondant au 12 Décembre 2001 portant loi d'orientation sur la promotion de la petite et moyenne entreprise (P M E), n°77, p. 5.

[2] هاجر بوزيان الرحماني، المقاولاتية، العالم يقرا للنشر والتوزيع، الجزائر، 2021، ص. 37.

3 الجريدة الرسمية، العدد 02، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 17-02، المؤرخ في 2017/01/10، ص. 6.

المؤسسة الصغيرة: هي مؤسسة تشغل من 10 الى 49 شخص، رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية لا تتجاوز 200 مليون دينار[4].

المؤسسة المتوسطة: هي مؤسسة تشغل من 50 الى 250 شخص، رقم أعمالها السنوي يتراوح بين 400 مليون الى 4 مليار دينار جزائري، أو مجموع حصيلتها السنوية تتراوح بين 200 مليون الى مليار دينار جزائري[5].

2- التحديات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر.

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر عدة تحديات تعيق إمكانيات توفير المناخ المناسب لنموها وتطورها، والكشف عن تلك التحديات يعد خطوة أولية أساسية ومهمة من أجل بناء استراتيجية شاملة لتهيئة الوسط المناسب لازدهارها، من بين تلك التحديات:

2-1 التحديات الاقتصادية التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- ارتفاع معدلات التضخم في الجزائر من بين التحديات الاقتصادية التي تواجه المشاريع المقاولاتية، اذ ان زيادة التكاليف المترتبة عن الإنتاج والاسعار تؤثر على قدرة المؤسسات على التنافس.
- اعتماد الاقتصاد الجزائري على النفط كمصر رئيسي، اذ ان تدهور أسعار النفط وتقلباتها من شانه التأثير سلبا على تمويل الدولة للمشاريع.
- التقلبات المستمرة في أسعار الصرف يمكن ان تؤثر على قدرة المؤسسات المقاولاتة على استيراد المواد الخام وتصدير المنتجات.
- نقص وصعوبة الحصول 0على التمويل البنكي، إذ ان ذلك يتطلب وقت طويل جدا من اجل دراسة الملفات، بالإضافة الى عدم فعالية الصيغ التمويلية المتاحة البديلة عن القروض البنكية، كما أن الضمانات والرهانات العقارية التي تحددها البنوك من أجل تمويل المشاريع قد تفوق في بعض الأحيان مبلغ القرض.
- فتح باب الاستيراد على مصرعيه من شأنه أن يهدد المنتوج الوطني، اذ أن عدم حماية المنتوج الوطني امام التدفق الفوضوي للسلع المستوردة من شانه ان يضر بالإنتاج المحلي.
- ارتفاع معدلات البطالة يؤدي لا محالة الى انخفاض الطلب على السلع والخدمات.
- استمرارا نشاط التجارة غير الشرعية والاقتصاد غير الرسمي يضر لا محالة بالمشاريع والمؤسسات القانونية ويؤثر على المنافسة النزيهة.
- عدم الالتزام بدفع الضرائب ضمن ما يعرف بالتهرب الضريبي، بالإضافة الى ارتفاع رسوم واشتراكات ارباب العمل في الضمان الاجتماعي سواءا لأجراء او غير الاجراء.

2-2 التحديات الإدارية والتشريعية.

- تعتبر الإجراءات البيروقراطية المعقدة من اهم التحديات الإدارية التي تعرقل تطور المشاريع المقاولاتية في الجزائر، اذ ان الحصول على الترخيص والتمويل يستغرق اجال طويلة.
- تعقيد التشريعات والنصوص القانونية التي تتعلق بسير وتنظيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، اذ ان عدم وضوح السياق القانوني لإنشاء المشاريع يمثل تحديا كبيرا يعصف أساسا بمجال المقاولاتية في الجزائر.

---

[4] المرجع السابق.
[5] المرجع السابق.

- نقص النزاهة والشفافية يؤثر على وجود المعلومات الكافية التي تتعلق بالإجراءات (الإدارية والتشريعية)، مما يجعل التخطيط للمشروع المقاولاتي امرا صعبا للغاية.
- التضييق المتزايد والرقابة الخانقة التي تفرضها الحكومة على قطاع المقاولاتية يمكن ان يؤثر على حرية العمل وتطوير المشاريع.
- افتقار الجزائر لنظام معلوماتي يسهل الوصول إلى التكنولوجيا واستغلال المعلومات يؤثر سلبا على قدرة مؤسساتها على التنافس في عصر رقمي.
- عدم وجود نصوص تشريعية كافية توفر حماية حقوق الملكية الفكرية

3-2 التحديات التي تتعلق بالمؤسسة في حد ذاتها (تحديات داخلية).

- ارتفاع التكلفة الإنتاجية مقابل انخفاض مستوى النتاج، وهو ما يحول دون قدرة المؤسسة على خوض مضمار المنافسة الشرسة.
- عدم تحكم عمال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجانب التكنولوجي، التقني بل حتى تدني مهاراتهم الفنية والتسويقية.
- نقص التمويل.